الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة

عبد الكريم قلاتي
أستاذ مكلف بالدروس، جامعة التكوين المتواصل

مقدمة

إن التطور الذى شهدته المجتمعات الحديثة أدى الى تزايد مطالبها وضغوطاتها من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة ، لهذا يطالب المواطنون والمجسدين في المجتمع المدني ، بالمشاركة في صناعة السياسات العامة وإتخاذ القرارات وتسييرالشؤون العامة لإنعدام الثقة في المسؤولين السياسين،إما لغياب المشروعية أو لضعف الفعالية في وضع وتنفيذ السياسات العامة.

كما أن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التى إقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدى الى إنعكسات سلبية على هذه المجتمعات مما أدى كذلك الى وجود عدم الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني، وفرض إصلاحات سياسية وإقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية الى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة.

تهتم هذه الدراسة بتقديم إطار فكري شامل لمفاهيم الحكم الراشد وربطه بمشكلة الإستقرار السياسي. كما تهدف الى بحث العلاقة و تحليل الروابط بين الحكم الراشد والاستقرار السياسي، وهذا من خلال طرح إشكالية مركزية بالصيغة التالية:

هل يمكن للحكم الراشد أن يحقق الإستقرار السياسي وبالتالي التنمية المستدامة؟

تبعاً لهذه الإشكالية يمكن أن ندرج العناصر التالية :

ـ ندرس أولاً الحكم الراشد من خلال المفهوم والأبعاد والخصائص، ومستويات الاصلاح،

ـ ثم نتطرق الى الاستقرار السياسي من خلال دراسته كمفهوم نظري ومتطلباته الواقعية،

ـ لنصل في الأخير الى تحليل و استنتاج علاقة الحكم الراشد بالاستقرار السياسي ودورهما في التنمية المستدامة.

1ـ مفهوم الحكم الراشد

لقد أصبح الحكم الراشد الشغل الشاغل لدى جميع المنظمات و الدول على حد سواء، وقد حضي بالاهتمام المتزايد نظرا للأهمية الكبرى له خاصة فيما يخص ترشيد الحكومات .

ونحاول في هذا الجزء أن نتعرف على مفهوم الحكم الراشد مبينين أولا مفهوم الحكم بصفة عامة، ثم الحكم الراشد مؤشراته ومعوقاته.

يستخدم مفهوم الحكم الراشدّ good governance منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع في اتجاه تطويري وتنموي وتقدمي ، أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[1] .

يعود أصل إستخدام مفهوم الحكم الراشد الى تعابير كانت تستخدم للدلالة على قيادة السفن في العصر اللاتيني واليوناني القديمين ، غير أن المفهوم إنتقل الى

(1) ـ حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، نوفمبر 2004، ص. 41.

حالات ذات العلاقة بالوسائل الدستورية والقانونية المتعلقة بتسيير شؤون الدولة المدنية وإدارة بعض المؤسسات المهنية، ليتكرر هذا المفهوم مع تبني المؤسسات المالية الدولية له وعلى رأسها البنك الدولي الذي إستخدمه لأول مرة عام 1992 في تقريره السنوي تحت عنوان governance and development وقبل إنتشاره فإن دول الجنوب المعنية بتطبيق محتواه و المنظمات الدولية المعنية به كانت تتبنى مفاهيم متعددة للتعبير عن مضمونه فعند دول الجنوب نجد تداول مفاهيم مثل: إصلاح الدولة ، التحول الديمقراطي ، اصلاح الأنظمة الإنتخابية ، إحترام حقوق الإنسان وإقامة دولة الحق و القانون. أما «منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم « Unesco « فقد إستعملت مصطلح «التسيير الديمقراطي»، في حين إستخدم «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» «Undp» مصطلح التسيير السليم[2]. وقد وضع البنك الدولي معايير محددة للحكم الراشد خاصة بمنطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط.

وجاء تعريف الحكم الراشد في إتفاقية شراكة كوتونو الموقعة بين الإتحاد الأوروبي و سبعة وسبعين دولة من جنوب الصحراء الأفريقية ودول الكاريبب ودول المحيط الهادي، بأنه الإدارة الشفافة والقابلة لمحاسبة الموارد البشرية والطبيعية والإقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان ومبادىء الديمقراطية وحكم القانون. وقد ورد كذالك بمفهوم الحكامة بمعنى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية و الادارية فى اطار تدبير شؤون بلد ما على جميع المستويات. وهى مقولة موضوعية تضم الآليات والسيرورات والعلاقات والمؤسسات المعقدة التي بواسطتها يقوم المواطنون والجماعات بمفصلة مصالحهم وممارسة حقوقهم وتحمل واجباتهم ، كما يتوجهون إليها بغاية تصفية خلافاتهم[3] .

بغض النظر عن الخلفية الإيديولوجية لأي مفهوم للحكم الراشد فإن الشروط التي ينص عليها ترتكز على دراسة عميقة وواقعية لتطور أوضاع المجتمعات وأنظمة الحكم في العالم، فلا يتصور فعلاً أن يكون الحكم الراشد من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، ولا يعقل لحكم قائم على التسلط، معزول عن

(2) - Bernard Conte : la bonne gouvernance « néoliberale » site web .http :cont ù-bordeaùx4.fr.2003.

(3) - عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، ص. 11.

المواطنين أن يؤدي إلى وضع صالح في مختلف نواحي الحياة.

فالشرعية والتمثيل هما اللذان يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، وهما اللذان يؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون لخدمة الصالح العام، فلابد إذن من القول بأن النظام الديمقراطي يمثل أحسن ما وصلت إليه البشرية لتحقيق هذا الغرض. فالديمقراطية من خلال كفاحها الطويل ضد الإستبداد إهتدت إلى وضع آليات ووسائل لحماية الشعوب من التسلط وإن لم تخلو من بعض المآخذ والنواقص التي لا يكاد يخلو منها أي عمل بشري.

فالنظام الديمقراطي وما يتيحه من آليات لا تساعد فقط على تحقيق الإستقرار وتوفير الأمن المدني اللذان يساعدان على الإصلاح بل تجعل كذلك أفراد المجتمع ينخرطون في عملية الإصلاح بشكل دائم وتلقائي، فالخطاب الصارم الذي يصدر عن الأنظمة العربية بضرورة السير نحو الإصلاح وإقامة الحكم الراشد لن يجدي نفعاً مالم تصاحبه خطوات عملية في البناء الديمقراطي تؤدي إلى تداول فعلي على السلطة[4].

مؤشرات الحكم الراشد

تتباين مؤشرات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات التي تصدر منها، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكد على الانفتاح السياسي، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالآتي:

ـ الشفافية

وهي من أهم خصائص الحكم الراشد، وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأداءها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها.

(4) ـ نور الدين العوفي، مؤشرات الحكامة وآليات الإنتقال الديمقراطي : حالة المغرب، م.د.ع، بيروت ، 2004، ص. 797.

وتتلخّص الشفافية بالمكونات التالية:

- الحصول على المعلومة.
- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.
- الدقّة في الحصول على المعلومة.

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

فمن الصعب تخيل وجود حكم راشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع مواطنيها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية.

ـ المشاركة

وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابدّ أن تكون هناك آليات تسمح للمواطن من المشاركة في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة. و أن تعطي الدول لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

ـ حكم القانون(سيادة القانون)

يعني أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

ـ المساءلة

هي أن يكون جميع المسؤولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع

الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة.

وتأخذ المسائلة ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

ـ المساءلة التشريعية: هي أهم أنواع المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في متابعة سياسات الحكومة والرقابة عليها.

ـ المساءلة التنفيذية: خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر أجهزة الرقابة الإدارية.

ـ المساءلة القضائية: تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.

ـ الإجماع

قد تصطدم جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

ـ الكفاءة

في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

ـ اللامركزية

إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التقسيم الإداري للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها، تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحكم الراشد. فيشعر المسؤول أو المنتخب المحلي بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى. كما يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق

الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم[5].

وبالتالي فالسياسات التي يرسمها الحكم الراشد يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين عامة، و تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدر المساواة، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي.

معيقات التطبيق الميداني للحكم الراشد

تقف أمام عملية الإنتقال للحكم الراشد عدة معيقات، تختلف هذه الأخيرة في نوعها ودرجة تأثيرها السلبي حسب الخصوصيات الثقافية و الفوارق في مستويات التطور الإقتصادي و السياسي في الدولة التي يراد تطبيقه بها. وعموماً يمكن حصر هذه المعيقات فيما يلي[6]:

1- إذا لم تتمكن الهيئات الحاكمة من الفصل بشكل واضح في الحقوق المالية والمصالح وبين ما هو خاص، وما هو عام، فإنه سيتم إستخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة.

2- اذا لم تستند أجهزة الدولة في حكمها الى القانون كقاعدة أساسية في ادارة شؤونها، وتعمل في المقابل على تطبيقه تعسفاً على شعبها و إعفاء المسؤولين الكبار وذوي النفوذ من التقيد به.

3- إذا لم تتمكن الدولة من تقليص العدد الكبير للقواعد القانونية و الإجرائية المعيقة للإستثمار والإنتاج سواء الداخلي أو الخارجي، الأمر الذي يدفع إلى تنمية الأنشطة الربحية السريعة غير المنتجة، ويقوي المضاربات على حساب خلق الثروات المادية .

(5) ـ حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المرجع نفسه، ص. 41.

(6) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المرجع نفسه، ص. 41.

4- إذا كان للنظام الحاكم أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع إلى تبذير الموارد الإقتصادية المتواجدة بإستغلالها سوء إستغلال .

5- وجود حكم قاعدته ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات المساعدة على عملية وضع القرار ورسم السياسات العامة .

6- إذا زاد الفساد وإنتشرت آلياته وثقافته في الدولة، وفي المقابل تكون آليات ردعه غير صارمة .

7- الحكم الذي يتميز بإهتزاز شرعية السلطة وضعف ثقة المواطنين بها، الأمر الذي يولد إنتشار القمع ومصادرة الحقوق وإنتهاك حقوق الإنسان .

8- إذا واصلت الدولة في الإعتماد على تمويل إقتصادها على نمط ريعي واحد (كالبترول)، أو بالإعتماد على القروض والإستثمار الأجنبي، الأمر الذي يجعل منها مهتمة بالتوزيع دون أن تكون منتجة .

9- إذا حدث نمو كبير للأجهزة البيروقراطية على حساب المؤسسات الإنتخابية الأمر الذي يزيد في عجز ميزانية الدولة ويرفع من مديونيتها.

إن إجتماع مثل هذه العوامل يؤدي إلى فساد نسق الحكم حيث تنتهك الحقوق والحريات الإنسانية ويضيق الخناق على حرية التعبير و التنظيم، ضف إلى ذلك إنتشار الفساد الإقتصادي والإجتماعي. بمعنى تخصيص الموارد النادرة وتوزيع الناتج المحدود تبعاً لإعتبارات غير الكفاءة والصالح العام مما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية بسبب سوء توزيع الدخل و الثروة، ومن ثمة القوة في المجتمع. كما يؤدي إلى فساد أجهزة الضبط والمساءلة الذي ينجم عنها غياب الديمقراطية والشفافية.

2 ـ التنمية المستدامة

وقد اكتسب تعريف هيئة (براند تلاند) للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم، حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1987 محاولة لتعريف «التنمية المستدامة» بأنها «عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبياً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم».وقد عرفها أيضاً «بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي».

كما تركز الاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي طويل المدى. ولقياس الكفاءة والتلاحم بين مختلف الأنظمة فإن مؤشرات الاستدامة يشمل العديد من الجوانب الواسعة مثل الاقتصاد والبيئة وثقافة وحضارة المجتمع ودور السياسة والحكومة واستخدام الموارد والتعليم والصحة والجودة والسكن وأعداد السكان والأمن العام والرفاهية والمواصلات. ومن الأمثلة للمؤشرات في الجوانب الاقتصادية: توزيع الفرص الوظيفية وعدالة توزيع الدخل والتدريب. بينما تشمل المؤشرات المرتبطة باستخدام الموارد: استهلاك الطاقة، استعمال المواد الخطرة وأساليب استخدام المياه ومن المؤشرات المرتبطة بالثقافة والحضارة الاجتماعية : العناية بالأطفال ومقدار النشاطات التطوعية في البرامج والنشاطات المستدامة(7).

كما تضمن التنمية المستدامة عدالتها بأبعادها الثلاثة:

- الوطنية: بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق.
- العالمية: فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية.
- الزمنية: يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

كما يتطلب تحقيق تنمية مستدامة توافقا منظوميا كما يلي:

- نظام سياسي : يضمن مشاركة فعالة للمواطنين فى اتخاذ القرار .
- نظام اقتصادي : يمكن تحقيق فائض ويعتمد على الذات .
- نظام اجتماعي: يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها .
- نظام انتاجى : يلتزم بالبعد البيئي فى مشروعاته.
- نظام تكنولوجى : يمكن بحث حلول لما يواجهه من مشكلات .
- نظام دولي : يعزز التعاون وتبادل الخبرات فى مشروع التنمية .
- نظام اداري : مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتى .
- نظام تعليمي: يدرب على تأصيل البعد البيئي فى كل أنشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة .

بحيث تعمل هذه النظم بشكل منظومي متناغم ومتزامن من أجل هدف رئيسى تنجح معاً فى تحقيقه(8).

(7) ـ المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2000، ص. 8.

(8) المستقبل العربي، نوفمبر 2004، ص. 47.

شهد العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986م والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991م.

والملاحظ أن كثير من مجالات النشر والبحث المرتبط بالتنمية المستدامة كانت تحمل الكثير من التركيز على الدول النامية وأن معظم الدراسات و منذ البداية وحتى السنوات الأخيرة في تلك الدول تناولت التنمية المستدامة باتجاه يرتبط بالحوار حول النمو والمشاكل البيئية المرتبطة بالاقتصاد، إلى أن جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، حيث ركز على التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي، إذ يعتبر «أن التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل ، و إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي[9]».

مؤشرات التنمية المستدامة

يمكن تحديد العديد من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة أهمها:

ـ التمكين: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم ، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

ـ التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

ـ العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.

(9) إسماعيل الشطي(وآخرون)،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص. 97

- الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.

- الأمان الشخصي: يتضمن الحق في الحياة بعيداعن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير[10].

3 ـ الإستقرار السياسي

إستحوذ موضوع الإستقرار السياسي على إهتمام العديد من المفكرين السياسين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي في اليونان القديمة، وإستمرار هذا الإهتمام حتى العصر الحديث، حيث بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الإستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الإستقرار السياسي. وبناءاًعلى ذلك قامت هذه الدراسات بوضع مؤشرات ومقاييس لقياس هذه الظاهرة، كما حاولت الربط بين ظاهرة الإستقرار السياسي و الظواهر السياسية، الإقتصادية والإجتماعية التي من المحتمل أن يتأثر بها كالتكامل والشرعية و الحكم والقيادة ومدى إستجابة النظام لمداخلاته ومقدرته الإشباعية وغيرها من الجوانب العلمية السياسية .

وينظر أغلب المفكرين إلى مفهوم إستقرار النظام من خلال معالجتهم حركية النظام السياسي من حيث تكوينه وبقائه وتغيره وإختلاله ،إضافة الى محاولة تقصي العوامل المؤدية الى الإستقرار السياسي و البحث عن الشروط و المستلزمات التي ينبغي توفرها، وإتسع مجال الإستقرار السياسي إتساعاً كبيرا ليغطي أغلب القضايا المثارة في مجال السياسات المقارنة ونظم الحكم الراشد والتنمية المستدامة ويستهدف هذا العنصر التعريف بالإستقرار السياسي من الناحية النظرية، ثم التعرض لمتطلباته .

ـ مفهوم الإستقرار السياسي

يخضع أي إستقرار سياسي لتأثير نوعين من العوامل، أولهما تكون له آثار استقرارية، وثانيهما تكون له آثار غير إستقرارية، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هاذين النوعين من العوامل، وبذلك أن كل سلطة تتجه أحد الإتجاهين:

(10) ـ عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، العدد07، جويلية 2002.

فإما أن تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، القانون فتنتمي بذلك إلى أنظمة الإستقرارالسياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الإنقلابات[11] وبعبارة أخرى فإن وجود إستقرار سياسي للحكم القائم يعني التغلب قوى الإستقرارية على قوى عدم الإستقرار والعكس صحيح.

ونتاجاً لهذا فقد وجد الإختلاف بين المفكرين السياسين حول تحديد تعريف موحد للإستقرار، وإختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر ، ويمكن التميز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية في دراسة الإستقرارالساسي ينبع كل منها من إتباع مفهوم معين للإستقرار وتؤدى إلى إتباع أسلوب أو منهج معين فى البحث وهي:

أ-المدرسة السلوكية

وفقا لهذه المدرسة فإن الإستقرارالسياسي يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الإجتماعية وتتم عملية إتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف[12]، من هذا المفهوم المحدد للإستقرارالسياسي نجد أنه لايصح إستخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لايتم السعي إليه إلا بالأساليب السياسية المدنية[13].

ب- المدرسة النظمية

تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النظمي أو تحليل النسق، وفقاً لهذه المدرسة، فإن الإستقرار السياسي يكون مرادفاً لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة[14]، فالإستقرارالسياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل فى المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة، وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في

(11) ـ إسماعيل الشطي،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المرجع نفسه، ص. 97

(12) ـ سالم القمودي، سيكولوجيا السلطة، ط2 ، مؤسسة الإنتشارالعربي، بيروت، 2000، ص. 110.

(13) ـ حسن كريم، المرجع نفسه، ص. 65.

(14) سالم القمودي، سيكولوجيا السلطة، المرجع نفسه، ص. 112

الداخل وفي الخارج وعدم إستغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة[15].

وقد تناول الماوردي مفهوم إستقرار السلطات من هذا الجانب، حيث نجده يعني بالإستقرار السلطان قدرته البقاء والإستقرار في مواجهة التحديات المختلفة ، سواء أكانت هذه التحديات مادية تتعلق بعناصر الثورة المختلفة أو الفكرية تتعلق بالقيم الفاسدة، أو كانت تحديات سياسية داخلية كفساد الحاكم أو الحاشية وجوهرهم أو تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة وتربصهم بها [16]. فهذه المدرسة نظرت إلي الإستقرار السياسي من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والإستمرار وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها أي ركزت على النظام ككل.

ج-المدرسة البنائية الوظيفية

ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطية والإستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات[17] وقد تناول «ألموند» مفهوم الإستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث أن هذا المسلك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والإستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها، وأن التكيف كائن وتوازنه وإستقراره علامات على حيويته وسلامته، وكذالك النظام السياسي[18]. ويمكن الجمع بين آراء هذه المدارس الثلاثة ومحاولة إعطاء مفهوم مناسب للإستقرار السياسي. فنعرّفه على أنه عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضائل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام[19]، كما يعرف إجرائياً على أنه عدم إستخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على

(15) الطيب البكوش ،هل للعلاقة بين الديمقراطية و التنمية حدود ؟ ،المجلة العربية لحقوق الانسان ،تونس ،عدد 2، 1995، ص. 109.

(16) ـ حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح,مجلة المستقبل العربي،العدد 309 ،2004ص 51-50.

(17) ـ محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي و الموند (دراسة مقارنة) ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد الأول ،الجزائر : 2001-2002.

(18) ـ عبد الحميد أحمد أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2002، ص. 71.

(19) ـ محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي و الموند (دراسة مقارنة)، المرجع نفسه.

الإستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام [20]، وبناءً على هذا يمكن تعريف أنظمة الإستقرار السياسي والدستوري والإداري على أنها الأنظمة التي تتمتع مؤسساتها السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية، بل حتى العسكرية أيضاً بالإستقرار السياسي و الإداري في تنظيماتها وهياكلها الأساسية وتقسيماتها الظبطية و الإدارية بشكل يحقق لها الإستقرار والتوازن في ظل أي متغيرات سياسية مفاجئة قد تحدث في المجتمع[21]، وعلى النقيض من مفهوم الإستقرار السياسي نجد مفهوماً للإستقرار السياسي الذي يمكن أن نعرفه على أنه حالة من عدم الإستقرار أو حالة من التغير السريع غير المنضبط والمحكوم التي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي الى تناقص في الشرعية والإنخفاض في قدرات وأداء النظام وعليه فإن أنظمة الإستقرار السياسي هي الأنظمة التي تنتقل من حال لآخر في الحكم و الإدارة في السياسة والإقتصاد في الثقافة والإجتماع.

متطلبات الإستقرار السياسي

يتوقف أي إستقرار سياسي على مدى إنسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الإختيارات السياسية و الإقتصادية والإجتماعية والإيديولوجية لهذا النظام وعليه إخترت أن أقسم هذه المتطلبات الى متطلبات عقيدية فكرية ثقافية، متطلبات سياسية، متطلبات إجتماعية ومتطلبات إقتصادية.

أ ـ المتطلبات العقيدية الفكرية الثقافية

يربط «ألموند» بين إستقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية اللبيرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلو ساكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة[22]، الثقافة السياسية هي مجموعة الإتجاهات و المعتقدات والقيم و المهارات وهي أحد الأدلة على طبيعة النظام السياسي ومدى تكيفه و إستقراره في حين نجد أن ''الماوردي'' يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك وإستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم

(20) ـ سالم القمودي ,سيكولوجيا السلطة، ص. 117.

(21) ـ مجلة السياسة الدولية، المرجع نفسه، ص. 30

(22) ـ سالم القمودي ,المرجع نفسه، ص. 119.

على أساس ديني هو ملك يكون ثابتاً ودائما يتميز بالإستقرار والقبول من طرف الرعية.

ولكن من وجهة نظر عامة نجد أن من دعائم الإستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية و الإجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الإستقرار، فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير إمتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزء فعّال من النظام الإجتماعي الذي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفا منه فقط[23]، وبهذا يتحقق إستقرار النظام وإستقرار الحكم.

ب ـ المتطلبات السياسية

من المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه إمتلاكه بُنَى سياسية متمايزة وأنظمة فرعية مستقلة، ونقصد هنا بتمايز البُنى السياسية وجود تخصصاً وإستقلالا لهذه البُنى، حيث تبرز تنظيمات متخصصة لجمع الضرائب وتدريب الموظفين، وأنظمة للإتصال والمحافظة على الأمن و النظام العام وتعبئة الدعم وغيرها [24]، أي أن قدرات النظام وكفاءاته تزداد كلّما تميّزت أبنيته وإستقلت، أمّا الأنظمة الفرعية المستقلة نقصد بها وجود تنظيمات متعددة مستقلة : إقتصادية، إجتماعية، ثقافية إعلامية...التي تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة، ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى. كما يستلزم الاستقرار السياسى حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية ونقصد بها إعتماد الناس بأنه يتوجب عليهم طاعة القوانين التى تصدرها وتهمها مع الغايات الأهداف والقيم التى تعتنقها الجماعة فى حقبة من الحقب المبرر الحقيقى أو الرئيسى لوجودها[25]، والحكومة التى تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة فى صناعة السياسات وتنفيذها، فالاستحواذ

(23) محمد شلبي، المرجع نفسه، ص. 30.

(24) مجلة السياسة الدولية، المرجع نفسه، ص. 30.

(25) ـ سالم القمودى، المرجع نفسه، ص. 118.

الشرعى على القيادة السياسية يكون مقيد بنفس مستوى ذلك الاستحواذ ولن يكون التوزيع غير عادل للسلطة مبررا إلا عن طريق الإكمال الواجبات المفروضة على الحكومة[26]، وتعتبر الانتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية من دعائم شرعية السلطة وذلك من خلال احترامها للقوانين واتباعها الاجراءات الدستورية المتفق عليها، وهذه الشرعية لها أهمية كبيرة فى تحقيق الإستقرار السياسي.

ومن جهة اخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية فى عملية صناعة القرار السياسي أي انخراط المواطنين فى عملية التعبير عن المصلحة وهذا مايؤدي الى الإرتقاء السياسى وإبعاد العنف عن النظام السياسي الذى يبنى هذا المسلك. وهذا ماجعل عملية التغيير والاصلاح تتم فى وجود تسوده المشاركة والمساءلة وتجعل هذه العملية تتم فى جو سلمي، مما يمكن النظام السياسي من أن ينعم بالإستقرار و التكيف.

ج ـ المتطلبات الإجتماعية

ونعني بهذه المتطلبات مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، فهو يحمي المستهلكين من الإحتكارات وينظم العلاقات الإجتماعية، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية الأشخاص و الملكية[27]، وهذا ما نجده مجسداً في دولة الحق و القانون التي تتمتع بالفاعلية السياسية، فعلى الحاكم أو المحكوم أن تكون عادلة في توزيع الموارد والخدمات، كما يجب عليها أن تتيح الفرصة أمام جميع المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عملية وضع السياسات وإتخاذ القرارات، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة مما يدعم التعاون الودي والسلمي بينهما وهذه المتطلبات الإجتماعية يكمن أساساً في القدرة الظبطية والقدرة التوزيعية للدولة، إلى جانب فعالية الأداء و التسيير لهاتين الوظيفتين .

(26) مالك عبيد أبو شهيوة ،محمودمحمد خلف ،الايديولوجية و السياسة ، ط. 2، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1993، ص. 75.

(27) ـ محمد شلبي ، المرجع نفسه، ص. 249 .

د ـ المتطلبات الإقتصادية

ونعني بها الجمع بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية، وتعني الأولى قدرة النظام السياسي على إستخراج الأموال وإجتذابها من البنية الداخلية أو الدولية، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى توزيع النظام السياسي للسلع ومظاهر التكريم والمراتب والفرص والخدمات على الأفرار و الجماعات في المجتمع[28]، وهناك علاقة طردية بين قدرة النظام السياسي على أداء هاتين الوظيفتين وإستقرارها، أي كلّما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلّما كان أكثر إستقرارًا و العكس صحيح، وهذا ما يؤدي بنا الى القول أن المتطلبات الإقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العمومين من أجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضاً لجعل الدولة أكثر استجابة لإحتياجات الناس.

4 ـ علاقة الحكم الراشد بالتنمية

لقد ظهر مفهوم الحكم الراشد و ترافق مع تطوير مفاهيم التنمية، بحيث تدل التنمية لغة على الزيادة و الكثرة كمًا و كيفًا، ولقد برز المفهوم بداية فى علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل افراده، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية.

ان تطور مفهوم التنمية الى تنمية سياسية و بشرية مستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعى و الاقتصادى و السياسى و الثقافى و البيئ، وتستند العملية الى منهج تكاملي يقوم على العدالة فى التوزيع و يعتمد المشاركة. فبهذا العرض يظهر لنا حجم ما يمكن أن نسميه أزمة تنمية فى العالم الإسلامي نتيجة لمعدلات البطالة فى ارتفاع و الطبقة المتوسطة تنحصر لصالح من يعيشون تحت مستوى خط الفقر، نظرا لانعدام فاعلية المؤسسات الحكومية.

(28) ـ محمد شلبي ، المرجع نفسه، ص. 252 .

5 ـ علاقة الحكم الراشد بالإستقرار السياسي

توجد علاقة وثيقة بين عدة متغيرات وظاهرة الإستقرار السياسي، إذ أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة فقد تكون هذه المتغيرات في حد ذاتها مصدر الإستقرار السياسي، كما يمكن أن تكون سببا لعدم الإستقرار. ويمكن القول أن هذه المتغيرات فى ظل ظروف وأوضاع معينة قد تكون من عوامل تدعيم الإستقرار والحفاظ عليه كما أنها يمكن أن تكون في ظروف أخرى عاملا من عوامل عدم الإستقرار أن النظام السياسي يصاب بحالة من الخلل تعتريه بسبب ضعف أحد مكوناته، أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور ورغباته مما يؤدي إلى تناقض شرعيته (إذ أن الشرعية تفترض وجود إتفاق واسع بين ما يطلبه للجمهور وما تقوم به السلطات الحاكمة من أداء الوظائف الموكلة إليها وفي حالة عدم وجود هذا التوافق فإن الرأي يختلف ويظهر التباعد وعدم الإنسجام، وهذا ما يسفرعن وجود حالة من عدم الرضا وعدم الإستقرار في المجتمع. كما أن عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية وكفائة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين، ويتعرض بذلك النظام إلى الإختلال والضعف في جلب المساندة والموارد و الدعم الضروري لبقائه و إستمراره.

ويمكن أن يختل الإستقرار السياسي أيضاً بسبب:

- تغير مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه.

- تغير القيم السائدة مما يؤدي إلى عدم إحتمال ممارسات النظام القمعية، أو تركز السلطة في نخبة حاكمة تضيق قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام.

- نمو المنظمات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع بشكل فوضوي وغير منظم وهذا ما يمنحها إستقلالاً أكبر عن الدولة.

الخاتمة

لقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الإستقرار السياسي وتجسيد مبدأ حرية التعبير والصحافة إحترام حقوق الإنسان، وجود هيئات نيابية ... حيث تعمل هذه العناصر من أجل إضفاء الشفافية و النزاهة على القرارت التي تصدرها الحكومة في إطار خدمة المصلحة العامة وتحت تأثير المساءلة الشعبية البناءة والهادفة إلى تقويم السياسات وتعديل الإنحرافات، فالمشروع السياسي الذي لا يثق في خيارات شعبه ويحتقر مضامين الديمقراطية السياسية فإن مآله الأخير هو ممارسة كل أشكال القمع والإستبداد والعنف لإستقرار حكمه وسلطته.

إن أداء النظام لوظائفه يعد مسألة جوهرية لإستقرار النظام السياسي ، وإن الاحساس بالحرمان الذي يمثل مصدر الإحباط وعدم الرضا و الغضب من شأنها أن تشكل فرصاً للعنف الجماعي، كما أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره. فالكفاءة والفعالية في أداء وظائف النظام وسياسات الحكومة سوف تضع الحد الفاصل بين إستعمال العنف و طرق الحوار والمطالبة السلمية ،أي أن رشادة القرارات و عقلانيتها تؤدي بلا شك إلى ضرورة الإعتراف السلمي بالدور الفعّال للحكومة ومدى التوافق و الإنسجام بين المتطلبات المجتمعية وأداء السلطة السياسية.

إن الحكم الراشد بمختلف مكانيزماته، يهدف إلى تحقيق دولة الحق و القانون والشفافية و المشاركة فى تسيير الشؤون العامة و تحقيق الجودة السياسية. وأن الحكم الراشد هو النمط الجديد للحكم تفرضه الظروف الداخلية من خلال ضرورة العمل على تحقيق التنمية المستدامة، والسماح للمجتمع المدني بالمشاركة السياسية فى صنع وتنفيذ السياسات العامة، كما يسمح هذا النمط من الحكم بمعرفة بيئات العالم الخارجى والتكيف مع المتغيرات الدولية و ما تفرضه المؤسسات المالية الدولية.

وإن الإستقرار السياسي يقوم كذلك على نمط الحكم السائد من خلال مراعاة لجميع المتطلبات المتواجدة فى المجتمع وأن شرعية السلطة الحاكمة و فعاليتها يحدث رضا لدى الجماعات و الأفراد مما يدعم الإستقرار السياسي ووجود الإستقرار المجتمعي يدعم تطبيق الحكم الراشد و يعمل على بقائه و استمراره.